



تجارب رائدة في مجال اقتصاد المعرفة

د. ديبغداد باي غالي، جامعة معسكر

د. يعقوب محمد، جامعة معسكر

المُلخَص: نجد أنه ومع مرور الوقت ورغم الاختلافات المتباينة بين السياسات الاقتصادية للدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية ورغم الصعوبات التي تواجه هذه الدول في ضمان تطبيق سياسة اقتصادية فعالة، ورغم الاختلاف المتواجد لدى هذه الدول فيما يتعلق بخزان الموارد المتاحة لها من أجل تمويل سياستها لبلوغ الهدف المنشود إلا أنها استطاعت أن توضع مكانة لنفسها سمحت لها على الأقل بجعل اقتصادها اقتصاد مبنى على المعرفة وهذا باستخدام أفضل السياسات والجهود للنهوض بكل من التعليم والبحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة.

Abstract: By the time and despite of the varying differences that exist between the countries' economic policies whether they are developed or developing countries, then, the difficulties that are faced by those countries to ensure the application of an efficient economic policy ; and in spite of the differences that exist in these countries in the matter of the available resources used in the purpose of financing their policies to achieve their desired aim, we find that they had been capable of creating their own position which allowed them to establish their knowledge-based economy by making use of the best policies and efforts in the aim of promoting education, research and development.

Keywords: knowledge, knowledge economy

مقدمة:

استكملت الدول المتقدمة عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة خلال السنوات الأخيرة، حيث اجتهدت العديد من الدول الأوروبية حسب ما أشارت إليه إستراتيجية أوروبا 2020 إلى انتهاج عدة سياسات مكنتها من تصدر الترتيب العالمي في مجال إلى اقتصاد المعرفة وبلوغ هذا الهدف، وفي هذا المبحث سنعرض أهم السياسات المتبعة من قبل تلك الدول.

فدول كالولايات المتحدة الأمريكية، السويد حقيقة استطاعت أن تحقق مكانة عالمية في ما يتعلق باقتصاد المعرفة على الأقل على الصعيد القاري، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه الورقة البحثية المتمحورة حول تجارب دولية في اقتصاد المعرفة والذي سيتم تناوله من خلال محورين:

المحور الأول: مضمون اقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: تجارب دولية في اقتصاد المعرفة.

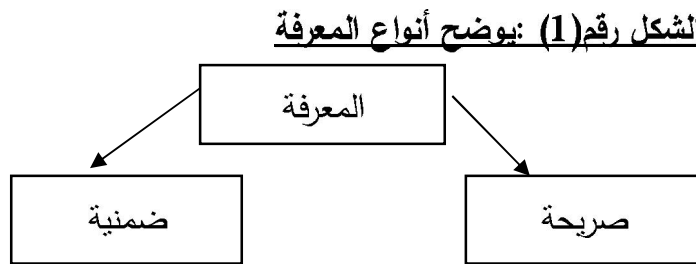
أولاً: مضمون اقتصاد المعرفة

ظهر نوع جديد من الاقتصاد يطلق عليه باقتصاد المعرفة تطور خاصة في الدول المتقدمة ويقصد به الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وفي توسعها ونموها أي انه اقتصاد مبني أساساً على عنصر المعرفة التي هي الأصل الجديد وأحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة، ففي الاقتصاد التقليدي الذي قام على افتراضات أن عوامل مثل (الأرض، رأس المال والعمل) هي عوامل الإنتاج الأساسية التي تنشئ الثروة لكن في هذا النوع الجديد (اقتصاد المعرفة) فان المعرفة وبأولوية خاصة على عوامل الإنتاج الأخرى هي عامل الإنتاج الأكثر أهمية والأكثر قيمة، وهي النوع الجديد من الرأسمال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل.

1- المعرفة: المنتج النهائي لعمليات (معالجة البيانات، تحويلها إلى معلومات، ثم نشرها بين الناس) وهذا بواسطة: (التعليم، التدريب والممارسة) لتصبح في نهاية المطاف معرفة.¹

1-1- مصادر المعرفة وخصائصها: تتمثل مصادر المعرفة في المصادر الداخلية المتمثلة في المعرفة الضمنية وكذلك المصادر الخارجية، أما فيما يخص خصائص المعرفة فهي على النحو التالي: (الذاتية، قابلية المعرفة للانتقال، الطبيعة المضمرة أو المخفية التعزيز الذاتي الزوالية، اللحظية).

1-2- أنواع المعرفة: يمكن توضيح أنواع المعرفة من خلال الشكل الموالي:²



المصدر: جمال سالمی: "الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص79. (بتصرف)

يبين الشكل رقم 1 مختلف أنواع المعرفة والمقسمة إلى جزئين أساسيين حسب ما جاء به نوناكا NONAKA يتمثل الجزء الأول في المعرفة الضمنية والتي تتعلق خاصة بالقيم والاتجاهات و الإدراكات وتتكون من الخبرات والتجارب الذاتية ويصعب الحصول عليها واستخدامها والمشاركة فيها، في حين تتمثل الثانية في المعرفة الصريحة أو الظاهرة والتي يسهل التصريح عنها بالكلمات والرموز ويمكن التعامل بها والمشاركة فيها.

2- اقتصاد المعرفة: يعتبر اقتصاد المعرفة ظاهرة جديدة بدأت دراسة مناقشته في الآونة الأخيرة، و لقد أعطيت عدة تعاريف كل على حسب رأيه ومن بينها نذكر أنه تلك الاقتصاديات المبنية أساسا و مباشرة على إنتاج و توزيع استخدام المعرفة و المعلومات، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن هذا النوع من الاقتصاد يهدف إلى خلق، إنتاج تحويل و استخدام المعارف و تسخيرها بصورة مثلى قصد خلق الثروة وهذا بدرجة أولى.

2-1- مقومات اقتصاد المعرفة: تتمثل مقومات اقتصاد المعرفة في:

➤ **مجتمع المعرفة:** وهو المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من أجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيطة.، وهو السلعة الرئيسية والمصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة وبالتالي يسعى الأفراد الاقتصاديون إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها في جل النشاطات الاقتصادية.⁴

➤ **التعليم:** التعليم من المقومات والعوامل الأساسية في الاقتصاد حيث تناوله الاقتصاديون من قبل مثل ادم سميث في كتابه " ثروة الأمم 1776"⁵

➤ **البحث والتطوير:** هو الآخر من العوامل الأساسية ويقصد به تلك الدراسات والبحوث والمشاريع الواضحة والتي تعود نتائجها على مختلف النشاطات الاقتصادية.⁶

2-2- مؤشرات اقتصاد المعرفة: قام معهد WBI البنك الدولي بتحديد قاعدة بيانات تغطي أكثر من 100 بلد و 69 متغير للفترة 1995 2000 و2012 لتقييم وضعية البلدان في إطار اقتصاد المعرفة⁷، حيث يقوم معهد البنك الدولي بترتيب الدول بناء على مؤشرات صناعة المعرفة، والتي يتم حسابها بناء على متوسط أداء الدول على جميع مقومات اقتصاد المعرفة السابقة الذكر.

ونركز في هذا الجزء على بعض المؤشرات وليس كلها وبالخصوص المؤشرات التي برز فيها التطور الواضح والواسع في مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة والتي توضح وضوحا كافيا لاقتصاد المعرفة وواقعه، كما أنه لا يمكننا حصرها وهذا راجع لان الاقتصاد الظاهر لا يزال يعرف جدلا واسعا ما بين الباحثين.

2-2-1: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير: يتم حساب هذا المؤشر من إجمالي الناتج أوالد خل الوطني الخام GNP حيث أصبح الإنفاق على برامج البحث والتطوير أمرا إلزاميا على الدول التي تريد جني إيرادات مادية نظرا لما يوفره هذا الأخير من عوائد مرتفعة في حال تم استخدام نتائجه استخداما أمثل وهذا نظرا للثورة المعرفية التي عمت العالم.⁸

2-2-2- الابتكار والإبداع: الابتكار هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية إنتاجية أو خدماتية للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي.⁹

ثانياً: تجارب دولية في اقتصاد المعرفة

استكملت الدول المتقدمة عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة خلال السنوات الأخيرة، حيث اجتهدت العديد من الدول الأوروبية حسب ما أشارت إليه إستراتيجية أوروبا 2020¹⁰ إلى انتهاج عدة سياسات مكنتها من تصدر الترتيب العالمي في مجال اقتصاد المعرفة وبلوغ هذا الهدف وفي هذا الجزء من الورقة البحثية سنعرض كل من تجربة السويد و تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال اقتصاد المعرفة و إلى أهم السياسات المتبعة من قبلهما في مجال اقتصاد.

1- تجربة السويد في مجال اقتصاد المعرفة: سنقدم مؤشرات اقتصاد المعرفة إضافة إلى الترتيب العالمي للسويد في هذا النوع من الاقتصاد، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: بوض مؤشرات اقتصاد المعرفة في السويد والترتيب العالمي

السنوات	1995	2000	2012
المؤشرات			
مؤشرات اقتصاد المعرفة KEI	9.310	9.530	9.250
مؤشرات المعرفة KI	9.440	9.560	9.140
مؤشرات الحوافز الاقتصادية	8.890	9.420	9.580
مؤشرات الإبداع	9.190	9.220	9.020
مؤشرات التربية	9.420	9.670	8.920
مؤشرات TIC	9.730	9.790	9.490
الترتيب العالمي	04	01	01

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د.

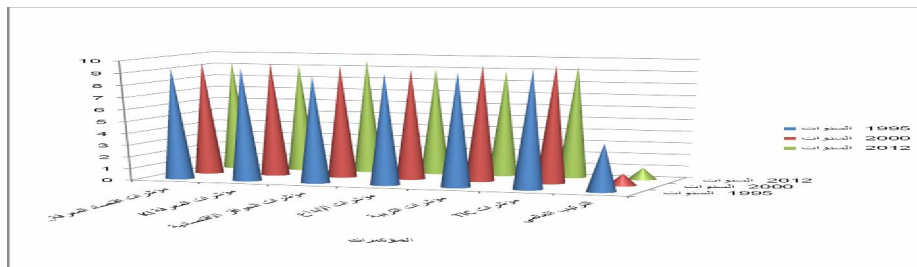
بناءً على المعطيات المقدمة في الجدول رقم 1 نجد أن السويد تحتل المرتبة الأولى عالمياً بالنسبة لمؤشرات اقتصاد المعرفة، فنجد أن جل المؤشرات محصورة في مجال (8 - 9) من 10 فإذا أخذنا على سبيل المثال مؤشر التربية فنجد أن هذا المؤشر بلغ 9.420 سنة 1995 و9.670 عام 2000 و 8.920 سنة 2012 ويعود السبب في ذلك إلى الجهود المبذولة من قبل السلطات السويدية في قطاع التعليم خاصة فيما يتعلق بجانب الانفاق على كافة أطوار التدريس حيث بلغت قيمة الانفاق الحكومي لكل

تلميذ ابتدائي: ¹¹ 8109.4 دولار أمريكي، \$ 8693.76 ، \$9609.82 ، \$10385.63، \$10620.63، \$10924.83، \$11242.83، 11670.25 دولار أمريكي بالنسبة لكل من سنة 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي ونفس الشيء بالنسبة لحجم الانفاق الحكومي على كل تلميذ ثانوي والذي يعادل ضعف ما تم إنفاقه على كل تلميذ ابتدائي تقريبا حيث بلغ \$10565.65 سنة 2005 و \$11255.42 سنة 2006 و \$11782.29 سنة 2007 و \$12227.53 عام 2008 و \$12376.6 سنة 2009 ووصل إلى \$13637.15 سنة 2012 وتزايد حجم الانفاق عندما تعلق الأمر بالطلبة الجامعيين وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على قيمة قطاع التعليم في مجال اقتصاد المعرفة.

ويمكن القول أن السويد استطاعت أن تجعل من نظامها الإبداعي نظام جد فعال وبلوغها لهذه المستويات لم يكن صدفة و إنما راجع إلى التدابير المقدمة من قبل سلطاتها المركزية حيث عملت على تكوين رأسمال بشري مبدع وهذا من خلال تهيئة المناخ المناسب لذلك فنجد أن متوسط عدد الطلبة لكل معلم واحد بلغ 10.05 تلميذ، 9.97، 9.90، 9.55، 9.34، 9.54، 9.27، 9.65 بالنسبة للطور الابتدائي لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي وكان في حدود 9.50 تلميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي، حيث أن المؤشرات التي تحصلت عليها فيما يتعلق باقتصاد المعرفة لم تكن صدفة وإنما باتخاذ عدة تدابير وسياسات مكنتها من بلوغ هذا المستوى في اقتصاد المعرفة وتصورها الترتيب العالمي. ومن بين هذه السياسات نذكر:

– فتح المجال أمام الشركات للاستثمار في مجال الاتصال حيث هناك ما يزيد عن 40 شركة تعمل في هذا المجال مما أتاح للمجتمع السويدي فرصة الاندماج والتزويد بهذه الخدمات، مع العلم أن الاستثمار لم يقتصر فقط على الشركات المحلية بل أيضا الأجنبية وهذا ما لا يوجد في دولة أخرى.

شكل رقم (2) :رسم بياني يوضح تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في السويد والترتيب العالمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.

اعتمادا على الشكل البياني رقم 2 وبدراسة مفصلة لتطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر والتي تسمح لنا بملاحظة زيادة كبيرة خلال العشرية الأخيرة والتي سجلت تطورات على مستوى كافة المؤشرات حيث زاد مؤشر الحوافز الاقتصادية بنسبة 94.125% ، مؤشر الإبداع بنسبة 103.81% مؤشر

التربية بنسبة 153.86% وهي أكبر النسب المسجلة في حين تراجع مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بنسبة 18% وهذا بالنسبة لسنة 1995.

وهنا سنقدم بعض المعطيات التي توضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): يوضح بعض الإحصائيات المتعلقة بمجال الاستثمار في TIC والتعليم

السنوات	تصدير TIC بالدولار	% مشتركى الانترنت من أصل 100 شخص	مشتركى الهاتف النقال من أصل 100 شخص	الانفاق على الصحة للفرد الواحد بالدولار
1996	11.993.231.502	/	28	2565
1997	12.663.289.520	/	36	2298
1998	13.823.620.910	/	46	2337
1999	13.879.580.276	/	58	2396
2000	16.207.767.302	2.81	72	2282
2001	10.819.505.841	6.60	81	2268
2002	12.326.832.194	9.30	89	2600
2003	13.497.011.271	12.25	98	3277
2004	17.296.306.006	15.70	98	3666
2005	17.338.866.133	27.93	101	3727
2006	18.364.281.859	27.38	106	3947
2007	15.066.947.695	30.36	110	4526
2008	15.424.454.303	/	108	4886
2009	12.797.379.549	31.63	112	4357
2010	16.178.044.373	31.97	117	4694

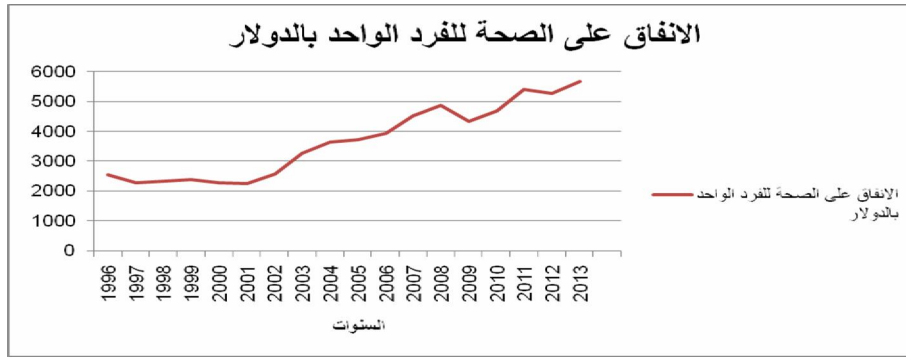
5403	121	32.04	18.499.493.586	2011
5293	125	32.17	.16.562.731.105	2012
5680	126	32.57	17.024.529.823	2013
/	128	34.19	/	2014

المصدر: البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د

يوضح الجدول رقم 2 بعض الأرقام المتعلقة بجانب تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دولة السويد خلال الفترة 1996 و2014 حيث يلاحظ من خلال الجدول حجم المبالغ المالية المحققة من عملية تصدير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تزايدت مع السنوات، حيث بلغت 11.993.231.502 دولار أمريكي سنة 1996 و 12.663.289.520 دولار أمريكي سنة 1997 لتصل إلى 17.024.529.823 \$ عام 2013 ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي أولتها دولة السويد لهذا لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي أصبح الركيزة الأساسية لاقتصاد السويد وهذا ما انعكس بالإيجاب على مستخدمي الانترنت والهاتف النقال نظرا لتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكثرة، فنلاحظ من خلال هذا الجدول أيضا تطور مستخدمي الانترنت في هذا البلد خلال الفترة 1996 و2013 والذي شهد قفزة نوعية حيث بلغت نسبة مستخدمي الانترنت 2.81% من أصل 100 شخص سنة 2000 إلى 34.19% عام 2014، كما ازداد مشتركى الهاتف النقال حيث بلغ عدده 28 مشترك من أصل 100 شخص عام 2000 إلى أن وصل إلى 128 مشترك عام 2014.

وعملت السويد على الاستثمار في العنصر البشري من خلال الرعاية الصحية التي خصصتها له والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 3: رسم بياني يوضح تطور نسبة الإنفاق على الصحة في السويد خلال الفترة 1996-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يوضح الشكل رقم 3 تطور حجم الإنفاق على الصحة للفرد الواحد من قبل دولة السويد خلال الفترة 1996 و 2013 حيث نلاحظ أن السلطات السويدية عملت على الاستثمار في العنصر البشري من خلال الرعاية الصحية للفرد الواحد حيث بلغ حجم الاتفاق على الفرد الواحد 2565 دولار أمريكي سنة 1996 ليشهد انخفاض في السنة المالية ب 2298 ثم يبدأ بالارتفاع بداية من سنة 2002 حين بلغ 2600 دولار أمريكي إلى أن وصل إلى 5680 دولار أمريكي سنة 2013.

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في اقتصاد المعرفة: تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية طويلة المدى من أجل تنمية اقتصاد المعرفة، وهذا بمساهمة عدة أطراف في ذلك مع العلم أن الإستراتيجية المتبعة كانت مدعومة بشبكة من العلاقات وبنية تحتية جد متطورة حيث سنقدم بعض الإجراءات المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في اقتصاد المعرفة من خلال النقاط التالية:¹²

1- تعزيز القدرات المحلية: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدراتها المحلية في إنتاج معالجة، توزيع واستخدام المعرفة، حيث تعاقب هذه المراحل خصوصا في مجال البحث وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أعطى دفعة قوية لتطوير هذا النوع من الاقتصاد.

2- الحث على إقامة نظام إبداع جد مرن: نجد أنه في عام 1980 كانت أول خطوة أو نقطة تحول للاقتصاد الأمريكي عندما تم إصدار قرار ينص على السماح للمؤسسات غير الهادفة للربح ويخص بالذكر هنا المؤسسات الجامعية من الاستفادة من الدعم من أجل براءات اختراعهم، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نمو الأنشطة الأكاديمية للبحث في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- تعزيز العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية: سعت الحكومة الأمريكية في تعزيز العلاقات بين المؤسسات الصناعية والجامعات وتشجيع التعاون بينهما من أجل الدفع بالبحث والتطوير وزيادة التنافسية، حيث ساعد النظام الجامعي المعتمد في الولايات المتحدة في تعزيز هذه العلاقة كما أن تدفق الطلاب الأجانب من جميع أنحاء العالم مكنها من بلوغ مستويات مرتفعة في هذا النوع من

الاقتصاد على سبيل المثال بلغ عدد الطلاب الأجانب خلال سنتي 92/91 حوالي 400000 طالب ليصل إلى 800000 طالب أجنبي لفترة 2012/2011.

وقد أكدت الجامعات الأمريكية قدرتها على التنافسية وهذا من خلال تصدرها للجامعات العالمية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3): يوضح الترتيب العالمي للجامعات خلال الفترة 2010-2013

البلد	اسم الجامعة	الرتبة قبل 3 سنوات	الرتبة 2013
و.م.أ.	Harvard business school	2	1
و.م.أ.	Stanford graduates school of business	2	2
و.م.أ.	University of pennsylvania :wharton	2	3
أكرانيا	London business school	3	4
و.م.أ.	Columbia business school	6	5
فرنسا/سنغافورة	Insead	5	6
اسبانيا	Lese business school	8	7
الصين	Hong kong UST business school	8	8
و.م.أ.	MIT :sloan	8	9
و.م.أ.	University of chicago :booth	11	10
اسبانيا	IE business school	9	11
و.م.أ.	University of californiaatberkely :haas	17	12
و.م.أ.	Northwesternuniversity :kellog	17	13
و.م.أ.	Yale school of management	16	14

المصدر: <http://rankings.ft.com/businessschoolrankings/global-mba-ranking-2013>

بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم 3 نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت اهتماما كبيرا للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي حققت من خلاله إيرادات كبيرة إضافة إلى في العنصر البشري سواء من خلال الإنفاق على التعليم أو من خلال تحسين المستوى الصحي للأفراد ، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) : يوضح بعض الإحصائيات المتعلقة بمجال الاستثمار في TIC والتعليم

الإنفاق على الصحة للفرد الواحد	عدد مشتركى الهاتف انقال من أصل 100 شخص	% مشتركى الانترنت من أصل 100 شخص	% الإنفاق على التعليم	تصدير TIC بالدولار	السنوات
3972	16	16.4	/	138.093.552.433	1996
4143	20	21.6	/	163.407.329.178	1997
4328	25	30.1	/	171.969.190.087	1998
4552	31	35.8	4.8	181.431.870.161	1999
4818	38	43.1	4.8	197.466.008.779	2000
5168	45	49.1	5.5	176.163.628.691	2001
2607	49	58.8	5.4	162.082.323.349	2002
6030	55	61.7	5.6	160.291.329.349	2003
6410	63	64.8	5.3	176.281.664.560	2004
6776	68	68.0	5.1	190.737.242.707	2005
7156	76	68.9	5.4	219.026.015.638	2006
7538	82	75.0	5.2	218.115.501.899	2007
7825	85	74.0	5.3	220.884.471.208	2008
8054	89	71.0	5.2	132.406.674.389	2009

8299	91	71.7	5.4	145.497.804.512	2010
8553	94	69.7	5.2	145.273.374.428	2011
8845	96	79.3	/	148.772.488.404	2012
9146	97	84.2	/	147.833.168.925	2013
/	98	87.4	/	/	2014

المصدر: موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و4د

يوضح الجدول رقم 4 بعض الأرقام المتعلقة بتصدير TIC في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى نسب الإنفاق على التعليم من PIB، ونسب مشتركي الانترنت والهاتف النقال، فعلى سبيل المثال نجد أن عدد مشتركي الهاتف النقال في و.م.أفي تزايد مستمر حيث وصل سنة 2014 إلى 98 من أصل 100 شخص، أما يتعلق باستخدام الانترنت فنجدها هي أيضا في تزايد وتطور حيث بلغت في عام 2014 نسبة 87.4% وهي من أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم، وما ساعد و.م.أ في تحقيق هذه النسب هو استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاعتماد على هذه الأخيرة كركيزة أساسية في الاقتصاد الأمريكي وهذا ما هو مبين في الجدول من هلال حجم الإيرادات المحققة من تصدير TIC. وبالفعل نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قطعت شوطا كبيرا في مجال اقتصاد المعرفة، وخير دليل على ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5): يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية والترتيب العالمي

2012	2000	1995	السنوات المؤشرات
8.770	9.280	9.530	مؤشرات اقتصاد المعرفة KEI
8.890	9.350	9.610	مؤشرات المعرفة KI
8.410	9.070	9.300	مؤشرات الحوافز الاقتصادية
9.460	9.550	9.550	مؤشرات الإبداع
8.700	9.040	9.440	مؤشرات التربية
8.510	9.470	9.840	مؤشرات TIC

12	04	01	الترتيب العالمي
----	----	----	-----------------

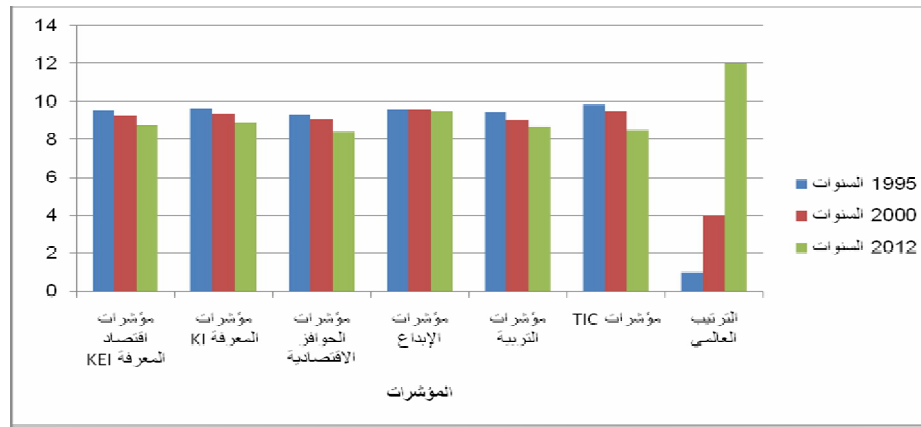
المصدر: موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د.

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت بفضل السياسات المنتهجة أن تحتل دائما المراتب الأولى على مستوى اقتصاد المعرفة، حيث نجدها تتصدر الترتيب العالمي لعام 1995 ثم تتراجع بثلاث درجات لتحتل المرتبة الرابعة سنة 2000 ثم تتخلف مرة أخرى عام 2012 لتحتل المرتبة 12 عالميا، لكن رغم هذا التراجع في الترتيب إلا أنها استطاعت أن تحافظ على نفس المستوى فيما يتعلق بالمؤشرات من خلال تحصيلها على نقاط عالية وهذا يعني أنها كانت متميزة في جميع المؤشرات فبخلاف سنة 2012 التي كان ادني نقطة تحصلت عليها تعود إلى مؤشر الحوافز الاقتصادية ب 8.410 نجد أن ابرز مؤشر لها عام 1995 هو مؤشر الإبداع ب9.550 ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ب9.840 عام 2000 وهذا مايدل على فعالية السياسة المنتهجة من قبلها في سعيها لتطوير اقتصاد المعرفة.

وللتوضيح أكثر للمعطيات الموجودة في الجدول استعنا بالتمثيل البياني التالي:

شكل رقم 4: منحنى بياني يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية والترتيب العالمي للفترة

1995-2000-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 10).

يوضح الشكل رقم 4 تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات 1995، 2000، 2012 حيث نلاحظ امح ميع المؤشرات تقريبا هي في مستوى واحد وأبرز ما يميز هذه المؤشرات سنة 1995 هو مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي بلغ 9.840، بينما أبرز ما يميزها سنة 2000 هو مؤشر الإبداع الذي بلغ 9.550 نقطة ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2012



خاتمة:

إن التغيرات السريعة التي تحدث في عالمنا اليوم تفرض على الدول تحديات كبيرة، وفي نفس الوقت تعد لها فرص لا حدود لها، ففي ظل البيئة الجديدة لم تعد استراتيجيات الماضي وأدوار الأمم مجدية لحل مشاكل اليوم، وحتى تحقق هذه الدول أهدافها يجب أن تتوفر لديها الأساليب والأدوات اللازمة إلا أن هذه العملية عادة ما تكون صعبة ما لم تدعم بالاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أهم مقومات الاندماج في اقتصاد المعرفة و الذي يدعم القدرة على الابتكار، حيث نجد أن أغلب الدول ارتكزت في سياستها وبشكل كبير على العنصر البشري.

كما أن سعي الدول من خلال توجهها إلى خلق بيئة تنظيمية تسمح وتشجع عملية الابداع والابتكار حتما سيساعدها على الاندماج في اقتصاد المعرفة من جهة، وسيتمكن مؤسسات هذه الدول على خلق منتجات جديدة ذات نوعية تسمح بتحسين صورة المنتج المحلي وتحقيق أرباح من جهة أخرى.

الإحالات والهوامش:

- 1- بغداد باي غالي: " مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 - ص02.
- 2- جمال سالم: " الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة "، دار النشر والتوزيع 2010 - ص79.
- 3 - جمال سالم: " نفس المرجع " - ص80.
- 4- بوزيان عثمان: " اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات "، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ورقلة 2004- ص241.
- 5 - محمود عباس عابدين: " علم اقتصاديات التعليم الحديث"، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2000- ص37.
- 6- بغداد باي غالي: " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس 2017- ص30.
- 7- <http://info.worldbanque.org/etools/kam2015/html/methodology>.
- 8- قويدر بوطالب: " الاندماج في اقتصاد المعرفة "، ملتقى دولي حول التنمية البشرية ورقلة 2004- ص255.
- 9- كمال رزيق: " اطار الابتكار "، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس 2005- ص119.
- 10 -BURJA Vasil& BURJA Camelia: " *drivers of knowledge economy in the EU'S developing country* ", annals
- 11- <http://www.uis.unesco.org/DataCentre/Pages/countryprofile.aspx?code=SWE®ioncode=40500> le 15.04.2016
- 12- Myriam Carat et autres:"*la stratégie américaine dans l'économie de la connaissance*", 2013, p10.